

## سلسلة مذكرات خاصة عن سياسات المالية العامة للاستجابة لجائحة كوفيد-19

هذه واحدة من سلسلة مذكرات تصدرها إدارة شؤون المالية العامة لمساعدة البلدان الأعضاء في التصدي لحالة الطوارئ الناجمة عن فيروس كورونا. وتعتبر الآراء الواردة في هذه المذكرة عن وجهات نظر خبراء الصندوق ولا تمثل بالضرورة آراء الصندوق أو مجلسه التنفيذي أو إدارة الصندوق العليا.

## الإجراءات ذات الأولوية في الإدارات الجمركية

تهدف هذه المذكرة إلى إرشاد الإدارات الجمركية في جهودها لاتخاذ إجراءات عاجلة بغرض دعم سلاسل التوريد الدولية وتطبيق سياسات لمعالجة أزمة كوفيد-19. وتركز هذه التدابير في المقام الأول على العمليات المرتبطة بتعبئة الإيرادات، وتسهيل التجارة وضمان استتباب الأمن على الحدود. وتسهب المذكرة في تناول القضايا المتعلقة بالجمارك التي تناقشها المذكرة التوجيهية الصادرة عن صندوق النقد الدولي بعنوان *استجابات الإدارات الضريبية والجمركية* (<https://www.imf.org/en/Publications/SPROLLS/covid19-special-notes>).

ومن الضروري أن تتخذ الإدارات الجمركية خطوات استباقية وأن تسهم في معالجة الجائحة سريعة الانتشار التي تواجه البلدان في أنحاء العالم في الوقت الحاضر. وفعالية الإجراءات التي تُتخذ على مستوى علم الأوبئة والإجراءات الاجتماعية والاقتصادية والمالية لمكافحة أزمة كوفيد-19 لا تعتمد على الإجراءات المحددة التي تتخذها الحكومات وحسب، وإنما هي أيضا تعتمد على تنفيذها في الوقت المناسب. وتمثل الإدارة الجمركية إحدى الخدمات الأساسية التي تسهم في الحفاظ على الأرواح بدعم سلاسل التوريد الدولية، ولا سيما استيراد السلع الضرورية بما فيها المواد ذات الصلة بفيروس كوفيد-19، وكذلك حماية الإيرادات الضريبية والاقتصاد والأهداف الأخرى.

وتحدد هذه المذكرة الإجراءات ذات الأولوية في ثلاثة مجالات: (1) استمرارية العمل، و(2) الإجراءات الوطنية لمكافحة أزمة كوفيد-19، و(3) الرقابة والإنفاذ.

رجاء توجيه أي أسئلة أو تعليقات على هذه المذكرة إلى [cdsupport-revenue@imf.org](mailto:cdsupport-revenue@imf.org).

### أولاً- إجراءات استمرارية العمل

من أجل ضمان السلاسة في تدفق سلسلة التوريد الدولية الحيوية، يتعين أن تواصل الإدارات الجمركية أداء مهامها الأساسية بينما أعداد القوى العاملة بها ربما انخفضت بشكل كبير. وفي ضوء الظروف الحالية، ينبغي التركيز على: (1) تكليف الإدارة العليا بمسؤولياتها وتحديد التسلسل الإداري بوضوح "من أسفل إلى أعلى"، كالتبعية لوزارة المالية مثلا، ومن "أعلى إلى أسفل"، كتبعية مكاتب الجمارك الإقليمية مثلا، و(2) تعريف مسارات العمل وتصنيفها وتحديد أولوياتها.

ومن أجل تحديد الأولويات في إدارة الأزمات، ينبغي أن تشكل الجمارك فريقاً تمنحه صلاحية الاستجابة للأزمة، يتألف من مديرين في مستويات وظيفية ملائمة ومن خبراء بهدف اتخاذ الإجراءات اللازمة، على النحو الوارد وصفه في الإطار 1.1<sup>1</sup>

### الإطار 1- مسؤوليات فريق الاستجابة للأزمة

- قيادة جهود تنسيق إجراءات مواجهة الأزمة في الموانئ وعند الحدود، بالتعاون مع الأجهزة الحكومية الأخرى العاملة عند نقاط الدخول/الخروج والإدارات الجمركية في البلدان الأخرى.<sup>2</sup>
- ضمان معرفة الموظفين للبروتوكولات التي تُتبع في حالة احتمال الإصابة بالمرض والدعم الذي يمكن توقعه من الإدارة، بما في ذلك الوصول إلى مواقع الفحص، قدر المستطاع.
- ضمان توافر لوازم الدعم المهمة، بحالة جيدة، (مثل وسائل النقل ومعدات الحماية)، وتقديمها لمن يحتاج إليها من الموظفين، وتعريف الموظفين بالطريقة الصحيحة لاستخدامها وصيانتها.
- التواصل مع الموظفين والأطراف المعنية بشأن إجراءات مواجهة الأزمة والمنشآت المتاحة والمعدات المتوفرة.
- وضع وتنفيذ السياسات والإجراءات التي تحدد تفويض الموظفين للاضطلاع بمسؤولياتهم وتكفل تغطية العمل في المكاتب بصفة مستمرة.
- التعامل مع وسائل الإعلام، بالتعاون مع إدارات التواصل الأخرى على مستوى المؤسسات أو مستوى الحكومة ككل.
- التنسيق بشأن الترتيبات التنظيمية لتزويد موانئ الدخول بالموارد اللازمة التي تُعنى بتحديد إجراءات الاستجابة على أعلى مستويات ممكنة من السلامة والكفاءة.

من أجل تحديد أولويات مسارات العمل ينبغي النظر في وضع معايير متنوعة، كالإجراءات اللازمة في مواجهة أزمة كوفيد-19، والحفاظ على سلاسة تدفق سلاسل التوريد، وحماية المجتمع، وتعزيز سلامة الموظفين. وإضافة إلى ذلك، يتعين أن تعزز الجمارك وأواصر التعاون مع الأجهزة الحكومية الأخرى، ولا سيما على الحدود، لضمان توفير الخدمات والعمليات العامة التي تدعم سلاسة تدفق السلع. ويعرض المرفق 1 أمثلة محددة بشكل أدق على مسارات العمل والتغيرات التي يُتوقع أن تطرأ على الموارد حسب مرحلة تفشي المرض، لكن تؤخذ بعين الاعتبار عند تصميم "خطة استمرارية العمل" في الجمارك لمواجهة أزمة كوفيد-19.<sup>3</sup> وينبغي أن تنتظر البلدان في تصنيف مسارات العمل والمدخلات بناء على احتياجاتها وأولوياتها. وعلى

<sup>1</sup> ينبغي تشكيل هذه الفرق على جميع المستويات، من المقر الرئيسي وحتى مستوى المكاتب الإقليمية، ليتسنى تعميم التوجيهات التنظيمية على الموظفين في الوقت المناسب، ومراقبة أوضاع الموظفين (كالغياب عن العمل أو الإصابة بالمرض، إلخ) وتقديم تقارير عنها.

<sup>2</sup> الجمارك هي الهيئة المعنية بإنفاذ القانون والمسؤولة عن التصريح (وحظر) بدخول السلع وخروجها. وفي البلدان التي تمنحها صلاحية إنفاذ قواعد الهجرة، تتولى كذلك مراقبة دخول الأشخاص وخروجهم.

<sup>3</sup> مذكرة صندوق النقد الدولي عن "استمرارية العمل في إدارات تحصيل الإيرادات" تقدم إرشادات حول الطريقة التي يمكن أن تنتهجها أجهزة تعبئة الإيرادات في مواصلة تشغيل نظام الإيرادات خلال المراحل المختلفة من أزمة كوفيد-19.

سبيل المثال، يتعين أن تولى الإدارة العليا في الجمارك اهتماما خاصا للمراكز على الحدود- فيمكن إغلاق المراكز الحدودية غير الأساسية التي ينخفض فيها حجم التبادل التجاري وأنشطة عبور المسافرين بشكل كبير، أو يجوز تركيز وظائف معينة في عدد أقل من هذه المراكز.

وإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تضع الإدارات الجمركية إجراءات تضمن سلامة الموظفين بالتشاور عن كثب مع أجهزة الصحة والأطراف الأخرى المعنية. ومن شأن هذه الإجراءات أن تساعد على تعزيز إمكانات الكشف المبكر وأن تساعد، في الحالات المشكوك في أمرها، على اتخاذ إجراءات مضادة مبكرا. وتتضمن إجراءات الوقاية والحماية ما يلي:

- حظر أو وضع قيود على دخول التجار والزائرين إلى منشآت الجمارك مع فرض رقابة مشددة على الدخول/الخروج، وإجراء فحوص للتأكد من حالتهم الصحية، وقيد اسم كل فرد وتوقيت دخوله/خروجه.
- تطبيق العمل بنظام المناوبة (تقسيم القوى العاملة لخفض عدد الموظفين المتواجدين في المكاتب/مباني الجمارك في نفس الوقت - وبالتالي الحد من تعرضهم للخطر).
- تطبيق مبدأ التباعد الاجتماعي قدر الإمكان.
- العمل قدر المستطاع على ضمان ارتداء الموظفين معدات الحماية اللازمة.
- توفير معدات الحماية إذا كان التواصل الشخصي ضروريا.
- حفظ تقارير يومية عن غياب الموظفين، والأوضاع الصحية للموظفين وأسرهم، وسجلات عن عمل الموظفين (تفاصيل ساعات المناوبة في العمل، وفرق المناوبة، والموقع، والمنشآت/المعدات المستخدمة، والعمل من المنزل، إلخ)

## ثانيا - الإجراءات الوطنية في مواجهة أزمة كوفيد-19

السياسات الوطنية التي يُلاحظ شيوع استخدامها في فترة انتشار الجوائح تتضمن: (1) التباعد الاجتماعي، و(2) تعجيل وصول الواردات من السلع الضرورية والمرتبطة بمكافحة مرض فيروس كورونا وربما تخفيض الضرائب على استيرادها، و(3) إعداد البيانات المهمة لدعم صنع القرارات في الحكومة، و(4) المساهمة في تخفيف الأعباء عن الشركات في أوقات التعثر الاقتصادي، بوسائل منها تسهيل التجارة بقدر أكبر وتخفيض تكاليف المعاملات التجارية.

التباعد الاجتماعي ينبغي أن يُطَبَّق باتساق على جميع الأشخاص والمسؤولين العموميين والتجار الذين يتواجدون في الموانئ والمناطق والمنشآت تحت إشراف الجمارك. وينبغي أن تنظر الإدارات الجمركية في تعليق أو تخفيض عدد كبير من الاجتماعات غير الأساسية التي تتطلب حضور الموظفين شخصيا، أو التحول إلى عقد الاجتماعات بالوسائل الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت، إن أمكن ذلك. وينبغي أن تبحث الإدارات الجمركية كذلك عن خيارات توفير بيئة عمل مرنة تسمح للموظفين والتجار بالعمل من بُعد (أي ليس في المكاتب أو حيث توجد البضائع). وتتضمن هذه الإجراءات عادة ما يلي:

- تأجيل أو إلغاء أنشطة التدريب والأنشطة الأخرى التي تتطلب تجمع عدد كبير من الموظفين وتغيير أنماطها باستخدام الأدوات المتاحة عبر الإنترنت، إن أمكن.
  - دعم العمل من بُعد في حالة الموظفين الذين لا يتعين تواجدهم فعلياً في المكاتب.
  - السماح للتجار بإعداد الإقرارات الجمركية في مكاتب تناسبهم بصرف النظر عن مكان تواجد البضائع.
  - السماح بالإفراج المؤقت عن البضائع لدى الأمن الجمركي بالنسبة للمواد محل النزاع وتأجيل تسوية/تصعيد النزاعات.
  - وضع إجراءات لقبول الوثائق المساندة دون توقيع/ختم.
  - تأجيل موعد تقديم المستندات المساندة مع مد الفترة المحددة لذلك.
  - إجراء عمليات التدقيق المكتبي بدلاً من التدقيق اللاحق للتخليص الجمركي في الموقع.
  - إعطاء الأولوية القصوى لدعم تكنولوجيا المعلومات لتحقيق أعلى مستوى من الاستفادة من نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحالية، بما فيها تقديم كل الوثائق المساندة بالوسائل التكنولوجية في صيغة (pdf)، وأداء المدفوعات عن أي التزامات ورسوم متعلقة بالجمارك بوسيلة الدفع الإلكتروني، والقبول المؤقت للإقرارات بالصيغة الإلكترونية في البلدان التي تقتضي تقديم الإقرار في صيغة ورقية للبدء في معالجته إلكترونياً - كل ذلك بغرض تعليق المعاملات التي تتطلب الحضور الفعلي للأشخاص المعنيين.
- ينبغي اعتماد إجراءات مبسطة ومنح معاملة ضريبية تفضيلية، إن أمكن، للسلع الضرورية والواردات المتعلقة بمكافحة كوفيد-19. وبالنسبة للسلع الضرورية ينبغي: (1) تعجيل معاملتها من خلال عمليات تخليص مبسطة، يمكن أن تكون شبيهة بتلك المستخدمة في حالة السلع القابلة للفساد ويجوز الإفراج عنها على الفور، و(2) في حالة إعفائها، يتعين تعريفها باستخدام رمز "النظام المنسق" للتصنيف الجمركي وإدراجها ضمن قائمة من السلع المعفاة تكون معتمدة بالفعل من السلطات القانونية قبل أن تطبق الجمارك عليها أي إعفاء جمركي/ضريبي، و(3) توليد البيانات التي تُجمع وإبلاغها على أساس يومي. وفيما يخص هذه الإجراءات، ينبغي أن تحدد الجمارك، بالاشتراك مع أجهزة الصحة، أهم المستحضرات الصيدلانية والمعدات الطبية الرئيسية اللازمة لمكافحة تفشي الفيروس. وينبغي كذلك أن تحدد المستوردين الشرعيين وأن تسق معهم بشكل وثيق لتسهيل استيراد هذه السلع دون أن تفقد السيطرة الملائمة. وينبغي تحديث جدول التعرفة المتاح في نظام تكنولوجيا المعلومات لدى الجمارك في الوقت المناسب والتواصل في هذا الخصوص بالتعميم كتابياً على المسؤولين المختصين. ويمكن الإشارة إلى الرموز الإرشادية في "النظام المنسق" للتصنيف الجمركي للتوريدات الطبية، وفق ما أشارت به منظمة الجمارك العالمية<sup>4</sup>.

[http://www.wcoomd.org/-/media/wco/public/global/pdf/topics/facilitation/activities-and-programmes/natural-disaster/covid\\_19/hs-classification-reference\\_en.pdf?la=en](http://www.wcoomd.org/-/media/wco/public/global/pdf/topics/facilitation/activities-and-programmes/natural-disaster/covid_19/hs-classification-reference_en.pdf?la=en)

فيما يتعلق بتسهيل التجارة وتخفيض تكاليف المعاملات، يصف الإطار 2 الإجراءات التي ينبغي أن تنتظر فيها الجمارك لتخفيف القيود على سلاسل التوريد، وخاصة السلع الضرورية والمواد المتعلقة بمكافحة كوفيد-19.

## الإطار 2- الإجراءات الجمركية لتسهيل التجارة وتخفيض تكاليف المعاملات

- مراجعة شروط وإجراءات تقديم وثائق الاستيراد/العبور بغرض تبسيطها وترشيدها، مع التركيز على ما هو الضروري (عملية رفع مستوى الكفاءة).<sup>5</sup>
- مراجعة وتنفيذ العمليات العاجلة لإصدار تصاريح ورخص الاستيراد لدى الأجهزة الحكومية المعنية وفتح خط ساخن مع وزارة الصحة والأجهزة الأخرى المعنية للتحقق على وجه السرعة من تراخيص الاستيراد (هناك كثير من الإدارات الجمركية التي تتحقق بالفعل من التصاريح والتراخيص بالوسائل الإلكترونية لكن يمكن فتح خط ساخن كوسيلة للطوارئ).
- إذا رأت الإدارة الجمركية أن إجراءات إصدار التصاريح والتراخيص من الأجهزة الحكومية الأخرى تسبب اختناقات (كأن تشترط الحصول على موافقات على عدد كبير من المستويات وتنسم بالتعقيد وتستغرق وقتاً طويلاً)، يمكنها أن تنتظر، بالتشاور مع هذه الأجهزة ومع وزارة المالية، في تأجيل تقديم هذه المستندات مع تحديد تواريخ مرنة لتقديمها، أو الإعفاء من هذه الشروط بصورة مؤقتة.
- إنشاء مركز خدمات هاتفية/افتراضية للموظفين والتجار بغرض تقديم الإرشادات ومعالجة القضايا المتعلقة بإجراءات الاستجابة للأزمة.
- تشكيل مجموعة من التجار ممن يُفترض أنهم أهل ثقة (من المستوردين أصحاب سجلات الامتثال الجيدة) ومنحهم ميزة التخليص العاجل بناء على تاريخهم في الامتثال، بما في ذلك توفير إمكانية تقديم الإقرارات على أساس دوري بدلاً من تقديمها على أساس المعاملة.
- السماح بالشروع في إجراءات التخليص الجمركي قبل وصول البضائع، كلما أمكن ذلك، حتى يتسنى الإفراج عنها مباشرة عند الوصول إلى البلاد ومنع حدوث اختناقات في موانئ الدخول.
- السماح بأنماط مرنة في أداء المدفوعات.
- تسهيل الدخول المؤقت، مع تخفيف الرسوم والضرائب على الاستيراد رهنا بشروط محددة، لأي معدات تلزم الأطراف المعتمدين من أجهزة الصحة وتوخي المرونة في تطبيق إجراءات الأمن الجمركي (الضمانات).
- التعاون مع الإدارات الجمركية في البلدان المصدرة للحصول على معلومات عن التصدير بغرض استكمال الوثائق اللازمة.
- التأكد من عدم التأثير على الخدمة المقدمة لمجتمع التجار (قدر الإمكان)،
- إعداد تقارير يومية عن بيانات التجارة والبيانات المالية ورفعها لوزارة المالية، متضمنة الإيرادات الضائعة بسبب الإعفاءات الجمركية/الضريبية، وتهتم بعض الحكومات كذلك بالحصول على بيانات عن أسعار الوحدات من منظور الحفاظ على استقرار الأسعار.

<sup>5</sup> بالفعل، يُحبذ أن تعمل الإدارات الجمركية على الاستفادة من الفرصة التي تتيحها الأزمة لتبسيط الإجراءات الرئيسية، الأمر الذي يمكن أن يساهم في تبسيط الإجراءات بعد الأزمة بوجه عام.

وفي نفس الوقت، ينبغي أن تظل عملية تسهيل التجارة خاضعة لإدارة المخاطر بناء على تقييم لمستوى المخاطر الكلي الذي يشكله التاجر المعني؛ ومن المرجح أن ينطوي ذلك على مصاعب أكبر في إطار سيناريو مكافحة أزمة كوفيد-19. ومن أهم الأمور التي تؤخذ بعين الاعتبار لتحقيق التوازن السليم بين التسهيل والإنفاذ. ويناقش القسم التالي مسألة الإنفاذ بإسهاب، ويقدم المرفق 1 مثالاً على إطار وضع خطة استمرارية العمل في الجمارك في مواجهة الأزمة مع مراعاة هذا التوازن. ويجوز أن تنتظر الجمارك كذلك في إضفاء بعض المرونة على وسائل تقديم الضمانات الجمركية، مثل التوسع في منح ضمان استيفاء الشروط لمزيد من الأدوات/السلع (كالسيارات)، أو الحد من الضمانات التي تُطلب من التجار الذين يشكلون مخاطر محدودة. ويمكن كذلك النظر في منح إعفاءات مؤقتة من الرسوم غير الأساسية والغرامات على المخالفات البسيطة.

### ثالثاً - المراقبة والإنفاذ

من الضروري الحفاظ على الأثر الرادع للرقابة الجمركية، حتى وقت انتشار الجائحة. ولا يعني ذلك أنه يجب على الجمارك (كما أنها تستطيع) الحفاظ على نفس مستوى الرقابة أو حتى تشديدها، وسوف يخضع ذلك لتصنيف مسارات العمل (على النحو الوارد وصفه في المرفق 1) حسب الأولويات الوطنية. ومن ثم، ينبغي أن تنتظر الجمارك في تعديل درجة كثافة أنشطة التفتيش وطريقة انتقاء الحالات لديها لتحقيق الأثر الرادع والمساعدة في الحفاظ على الامتثال للقواعد الجمركية، مع ضمان استمرار سلاسة تدفق السلع. والتواصل بفعالية له أهمية بالغة في المساعدة على الحفاظ على الامتثال.

ينبغي أن تدعم الجمارك عمليات رصد تطورات محاولات التهريب والغش على أساس يومي ومعالجة الحالات الخطيرة مباشرة، مع ملاحظة أن تخصيص الموارد اللازمة لهذه المهمة يكتسب أهمية كبيرة برغم كل القيود. وتزداد المخاطر الجمركية المرتبطة بالغش في فترات الأزمات، وتتضمن التهريب والاحتيال المنظم لحجب الإيرادات وكذلك الإتجار في سلع غير مشروعة. وعلى سبيل المثال، تم الإبلاغ بالفعل عن حالات تزوير وعن منتجات ذات مستويات متدنية وكذلك سرقة معدات الحماية. وضمان تأمين تدفق السلع ينبغي أن يظل هو الهدف الرئيسي للجمارك، نظراً للأثار المسببة للاضطرابات الناتجة عن الاختراقات الخطيرة لسلسلة التوريدات الدولية. ونتيجة لقلة أعداد الموارد البشرية لدى كثير من الإدارات الجمركية، ينبغي تطبيق عمليات قائمة على المخاطر في مكافحة التهريب بصورة موجهة بدقة.

وفيما يتعلق بمنح الإعفاءات وتعليق الرسوم الجمركية بصفة مؤقتة نتيجة لأزمة كوفيد-19 وكذلك إجراءات التخليص الخاصة الأخرى، ينبغي للجمارك أن تراقب العمليات وأن تتواصل مع التجار لإحاطتهم باعتمادها تنفيذ عمليات تدقيق المنافع بعد تجاوز الأزمة.

المرفق 1 مثال على خطة استمرار العمل الجمركي في مواجهة الجائحة

1- تصنيف مسارات العمل

مسار العمل	مواقع تركيز أنشطة مسارات العمل المختلفة	أمثلة	نظام العمل <sup>6</sup>	الانعكاسات على الموارد
مسارات العمل الأساسية	<ul style="list-style-type: none"> <li>مسارات العمل التي يُتوقع أن تضطلع بأعمال جديدة/إضافية نتيجة تفشي المرض</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>وحدات الركاب في المراكز الجمركية التي يرتادها ركاب يشكلون درجة عالية من المخاطر (تسبب الإصابة بالمرض)</li> <li>نقاط الاتصال بالأجهزة ذات الصلة</li> <li>فرق الاستجابة لجائحة كوفيد-19 على جميع المستويات</li> <li>الوحدات المسؤولة عن إجراءات الوقاية داخل مباني الجمارك</li> <li>وحدات النشر/الإعلام</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>العمل بنظام المناوبة (تقسيم القوى العاملة)</li> <li>عندما تبدأ العدوى تنتشر في المجتمع المحلي</li> <li>إعادة توزيع موارد إضافية من مسارات العمل الأخرى (تعليق / تخفيض القوى العاملة)</li> </ul>	<p>[الحاجة إلى زيادة الموارد]</p> <p>أعداد الموظفين المخصصين لمسار العمل المذكور ستزداد من خلال إعادة توزيع موظفين من أجزاء أخرى في الهيكل التنظيمي.</p>
مسارات العمل الأساسية	<ul style="list-style-type: none"> <li>مسارات العمل الضرورية للحفاظ على الاحتياجات الضرورية للسكان، التي يؤدي عدم توفيرها إلى حدوث تأثير سلبي كبير على حياة المقيمين وعلى النشاط الاقتصادي ووظائف الدولة الأساسية.</li> <li>وحدات دعم المؤسسات للحفاظ على أنشطة العمل الضرورية</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>وحدات الركاب في المراكز الجمركية الأخرى (التي تفرض مخاطر أقل)</li> <li>وحدات تخليص الواردات/الصادرات، بما فيها الحفظ في المخازن والعبور</li> <li>وحدات صيانة المباني/المنشآت</li> <li>وحدات المحاسبة</li> <li>الوحدات المرتبطة بالإفصاح عن المعلومات</li> <li>أعمال أخرى وفق تعريف رئيس الجمارك الإقليمية</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>العمل بنظام المناوبة (تقسيم القوى العاملة)</li> <li>عندما تبدأ العدوى تنتشر في المجتمع المحلي</li> <li>إعادة توزيع موارد إضافية، إذا لزم الأمر، من مسارات عمل أخرى (تعليق/تخفيض أعداد القوى العاملة)</li> <li>السماح بالعمل من المنازل أو العمل من مكتب مناسب قدر الإمكان.</li> </ul>	<p>[خفض بسيط]</p> <p>يجوز تخفيض أعداد العاملين نظرا لاحتمال عدم تمكن بعض العاملين من مباشرة عملهم، لكن سيجري تعزيز بعض العمليات عن طريق إعادة توزيع العاملين من أنشطة أخرى</p>
مسارات العمل الأخرى (تعليق/تخفيض أعداد القوى العاملة)	<ul style="list-style-type: none"> <li>مسارات العمل على المدى المتوسط والمدى الطويل، وليس العمل العاجل، التي يمكن تعليقها أو تخفيضها لفترة معينة.</li> <li>خفض/تعليق خدمات معينة قد يكون له تأثير سلبي على النشاط التجاري والاقتصادي، لكنها تأتي في مرتبة أولوية متأخرة من حيث تخصيص الموارد مقارنة بمسارات العمل الأخرى.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>وحدات التدقيق اللاحق للتخليص الجمركي</li> <li>وحدات المشغلين الاقتصاديين المعتمدين</li> <li>وحدات الرقابة على سماسة التخليص الجمركي</li> <li>وحدات الإحصاءات التجارية (استمرار جمع بيانات التجارة من خلال النظام)</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>تخفيض الموارد وإعادة توزيعها على مسارات العمل الضرورية عندما يبدأ الدخول في مرحلة تفشي المرض داخل البلاد</li> <li>تطبيق العمل بنظام المناوبة، إذا لزم الأمر.</li> <li>السماح بالعمل من المنازل أو العمل في مكاتب مناسبة قدر الإمكان</li> </ul>	<p>[خفضها بشكل كبير]</p> <p>تخفيض أعداد الموظفين بإعادة توزيعهم على مسارات العمل الأساسية</p>

<sup>6</sup> إضافة إلى الإجراءات الشاملة الواردة أدناه، ينبغي أن تنتظر الإدارات الجمركية في اتخاذ الإجراءات التالية: (1) أن تحظر على موظفي الجمارك القيام برحلات من وإلى مناطق موبوءة والمناطق المجاورة لها، لأغراض منها التقنيش، و (2) إلزام الموظفين بارتداء أقنعة عند الحاجة لمقابلة الزائرين، بمن فيهم التجار ووكلاء الشحن، و (3) النظر في إلغاء الاجتماعات الخارجية، و (4) تقديم النصح للموظفين بشأن وسائل الانتقال والطرق الأكثر أمانا للحد من مخاطر تعرضهم للإصابة بالمرض.

## 2- مدخلات العمل حسب مرحلة تفشي المرض

المرحلة الرابعة	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	مسار العمل
استقرار الأوضاع مع وجود عدد قليل من حالات الإصابة بالمرض	زيادة تفشي المرض واتساع نطاقه ودخول مراحل تباطؤ انتشاره داخل البلاد	المرحلة المبكرة من تفشي المرض داخل البلاد	تفشي المرض خارج البلاد	مسار العمل
[100%] • تخفيض أعداد القوى العاملة والعودة إلى تقديم الخدمات الاعتيادية	[150%] • التطبيق الكامل للإجراءات	[140%] • التطبيق الكامل للإجراءات	[120%]* • إطلاق خطة استمرار العمل • اتخاذ إجراءات خاصة على الحدود	العمليات المعززة/في مواجهة الأزمة
[100%] • العودة إلى تقديم الخدمات الاعتيادية	[80%] • استمرار العمل • تخفيض أعداد القوى العاملة، إن أمكن	[90%] • استمرار العمل • تخفيض أعداد القوى العاملة، إن أمكن	[100%] • إطلاق خطة استمرار العمل • الإعداد للعمل بنظام المناوبة	مواصلات تنفيذ العمليات الأساسية
[100-80%] • العودة إلى تقديم الخدمات الاعتيادية	[60-0%] • تعليق الخدمة وتخفيض أعداد القوى العاملة • مواصلة دعم مسارات العمل الضرورية	[80-20%] • بدء تعليق الخدمة وتخفيض أعداد القوى العاملة • تحويل المساندة إلى مسارات العمل الضرورية	[100%] • إطلاق خطة استمرار العمل • الإعداد لتعليق/تخفيض أعداد كبيرة من القوى العاملة	مسارات العمل الأخرى (تعليق/تخفيض أعداد القوى العاملة)

\* النسبة المئوية للقوى العاملة [%] تقارن بين القوى العاملة المكلفة بتنفيذ العمليات ذات الصلة خلال الأزمة الحالية والقوى العاملة التي كانت مكلفة ضمن تيار العمل المذكور قبل الأزمة، وهي مجرد نسبة إرشادية. ومعدل توزيع الموظفين لدعم عمليات مواجهة الأزمة يمكن أن يزداد مع الوقت بإعادة توزيع موظفين يقومون بمهام غير أساسية (بما في ذلك الموظفين في مرحلة التدريب والعاملين في أوقات إضافية) وموظفين ينفذون عمليات أساسية، إذا لزم الأمر.